HSP

الأمم المتحدة

HSP/GC/20/2/Add.3

Distr.: General
20 January 2005

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية

UN-HABITAT

الدورة العشرون

نيروبي، ٤ — ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة): التقرير المرحلي للمدير التنفيذي

التقدم المحقق في تنفيذ البرنامج الخاص للمستوطنات البشرية للشعب الفلسطيني

تقرير المديرة التنفيذية

المحتويات

مقدمة ٢
أولاً - إنشاء البرنامج الخاص للمستوطنات البشرية للشعب الفلسطيني ٢
ألف - الخلفية والمبررات ٢
باء — اعتماد القرار ١٩/١٨: تنمية المستوطنات البشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ٣
ثانياً - أهداف البرنامج ونواتجه وأنشطته ٣
ثالثاً — تهيئة البرنامج للتنفيذ ٤
ألف - تعيين المنسق، ومدير برنامج الموئل، والمدير الوطني للمشروع ٤
باء - طرح البرنامج في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل ٥
جيم - الوضع الراهن للصندوق الاستئماني للتعاون التقني وأوضاعه المرتقبة ٥
رابعاً — أنشطة البرنامج الجارية ٦
ألف — دراسة ملامح القطاع الحضري ٦
باء — المراصد الحضرية المحلية والوطنية ٦
جيم - تحديد استراتيجية لإدارة شؤون الأراضي ونظم المعلومات في الأراضي الفلسطينية المحتلة ٦
خامساً - التعاون مع الشركاء ٨
سادساً - الاستنتاجات والتوصيات ٩

* HSP/GC/20/1.

210205 K0580222

لدواعي الإقتصاد في النفقات يوجد عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل بإصطحاب نسخهم إلى الإجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية. هذه الوثيقة مطبوعة على ورق غير ضار بالبيئة.

مقدمة

١- طلب مجلس الإدارة في قراره ١٨/١٩ المؤرخ ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣ بشأن تنمية المستوطنات البشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إليه تقريراً في دورته العشرين عن التقدم المحرز في عمليات البرنامج الخاص للمستوطنات البشرية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك التقدم المحرز في تعبئة الموارد المالية للصندوق الاستئماني للتعاون التقني التابع للبرنامج. وهذا التقرير مقدم وفقاً لهذا الطلب.

أولاً - إنشاء البرنامج الخاص للمستوطنات البشرية للشعب الفلسطيني

ألف - الخلفية والمبررات

٢- كان تقرير المديرة التنفيذية إلى الدورة التاسعة عشرة لمجلس الإدارة المعنون "تنفيذ القرار ١٢/١٨: أوضاع الإسكان داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وإنشاء صندوق للمستوطنات البشرية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة" (HSP/GC/19/2/Add.3)، الوثيقة الأساسية الرئيسية لنظر مجلس الإدارة في قضايا المستوطنات البشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد عمل التقرير على توثيق الظروف المستهجنة للمستوطنات البشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والافتقار إلى مؤسسات قوية، وأطر للسياسات، ونظم لجمع المعلومات، ونظم لتوصيل الخدمات. وأبرز التقرير مشاكل المستوطنات البشرية الوخيمة التي فاقم منها الصراع، والفقر والافتقاد إلى القدرة المؤسسية الفلسطينية. ووفر التقرير تقييماً لأوضاع الإسكان وحاجات الإسكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقدم وصفاً لبرنامج خاص للمستوطنات البشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يتم تمويله من صندوق استئماني للتعاون التقني.

٣- وأكد التقرير على الحاجة إلى التدخل في قطاع المستوطنات البشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لمواجهة نطاق من الفجوات والقيود القائمة؛ والارتقاء بحالة أنشطة المستوطنات البشرية؛ والمساهمة في بناء السلام بواسطة تحسين ظروف المعيشة. وتتمثل الأهداف الرئيسية للتدخل المقترح، حسبما أوجز في التقرير، في العمل كقوة دافعة للارتقاء بقضايا المستوطنات البشرية الواردة في جدول أعمال التنمية؛ والعمل كأداة رئيسية لضمان الاستجابة المتماسكة والفعالة لقضايا المستوطنات البشرية؛ وبناء القدرات المحلية، وبخاصة على مستوى البلديات، للاستجابة لتحديات المستوطنات البشرية.

٤- أوصى التقرير بأن ينهض موئل الأمم المتحدة بحملة مكثفة فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومجتمع المانحين الدولي الأوسع نطاقاً لجمع مساهمات مالية للبرنامج. وينبغي أن تشمل الحملة: توجيه نداء فوري لجمع رأس المال الأساسي للصندوق الاستئماني من بين البلدان التي أعربت بالفعل عن اهتمامها بدعم البرنامج؛ ومناشدة المؤسسات المالية، وبخاصة تلك الموجودة في الشرق الأوسط، لضمان تمويل إضافي للبرنامج من خلال صندوقه الاستئماني.

باء - اعتماد القرار ١٨/١٩: تنمية المستوطنات البشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

٥- اعتمد مجلس الإدارة في دورته التاسعة عشرة، وملاحظاً مع التقدير التقرير الآنف الذكر، القرار ١٨/١٩ بتوافق الآراء. وأشار مجلس الإدارة في هذا القرار إلى أنه يعي بالاحتياجات الخاصة للشعب الفلسطيني من الإسكان والمستوطنات البشرية ويسلم بأنها تقع ضمن نطاق الولاية الفنية لموئل الأمم المتحدة؛ وسلم بأن المأوى والمستوطنات البشرية عناصر أساسية للتوصل إلى حل سلمي ودائم في منطقة الشرق الأوسط؛ وأعرب عن الأمل في أن يجدد الإسرائيليون والفلسطينيون جهودهم للقيام بصورة مشتركة بتطوير برنامج مستوطنات بشرية للشعب الفلسطيني؛ وأيد إنشاء البرنامج الخاص للمستوطنات البشرية للشعب الفلسطيني والصندوق الاستئماني للتعاون التقني الممول بمبلغ ٥ ملايين دولار لفترة أولية مدتها سنتين؛ وحث المجتمع الدولي للمانحين وجميع المؤسسات المالية على دعم موئل الأمم المتحدة في القيام مباشرة بتعبئة موارد مالية لإنشاء وتشغيل البرنامج والصندوق.

٦- يمثل القرار اعترافاً من جميع الأطراف بالحاجة الملحة إلى إيجاد حل التدهور الطويل الأجل في ظروف المستوطنات البشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أنه يعتبر سابقة هامة بالنسبة لموئل الأمم المتحدة، الذي لم يضطلع من قبل بتاتاً ببرامج في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وصرحت المديرة التنفيذية، بمناسبة اعتماد القرار، بأن "إصدار هذا القرار يلمح إلى شعور بالتفاؤل، وخاصة بالنظر إلى أن المأوى والمستوطنات البشرية يعتبران عناصر في التوصل إلى سلم طويل الأجل ومستدام في الشرق الأوسط." وشرع موئل الأمم المتحدة، انطلاقاً من هذه الروح، وبالتشجيع الذي حظي به من تعاون جميع الأطراف الذي أسفر عن اعتماد القرار بتوافق الآراء، في التنفيذ الفوري للقرار.

ثانياً - أهداف البرنامج ونواتجه وأنشطته

٧- يتمثل الهدف طويل الأجل للبرنامج الخاص للمستوطنات البشرية للشعب الفلسطيني في تحسين ظروف المستوطنات البشرية للشعب الفلسطيني والمساهمة بهذا الشكل بطريقة متواضعة في التوصل إلى السلم والأمن والاستقرار في المنطقة. وتتمثل الأهداف المباشرة للبرنامج في بناء القدرة الضرورية والمساعدة في وضع سياسة للإسكان ونظام لتوصيل الخدمات. وسيعمل البرنامج على وجه الخصوص في المساعدة على:

(أ) بناء القدرة المؤسسية وتدعيم آليات التنسيق بين هيئات السلطة الفلسطينية الوثيقة الصلة المسؤولة عن توصيل خدمات الإسكان والإدارة الحضرية من خلال المشاورات مع أصحاب المصلحة المتعددين؛ وبناء المأوى وتنظيم الحلقات التدريبية عن الإدارة الحضرية؛ وتدعيم آليات التخطيط الحضري؛ وإجراء مشاورات حول القضايا الحضرية؛

(ب) النهوض بتمويل الإسكان المقدور عليه من خلال الاختبارات الميدانية لأدوات إقراض غير تقليدية مصممة لتناسب حاجات الأسر المعيشية المنخفضة الدخل، والاستفادة من خبرة جهات الإقراض التجاري المحلية، وأدوات التمويل المتناهي الصغر وآليات الرهون القائمة في المجتمع المحلي؛

(ج) تعزيز قدرة مؤسسات البحوث من خلال إنشاء مرصد حضري فلسطيني، ووضع مؤشرات حضرية واستخدامها، والقيام بمسوح ديموغرافية وصحية معززة، وزيادة قدرة مؤسسات البحوث المحلية؛

(د) دعم وضع سياسة فلسطينية بشأن المستوطنات البشرية، بما في ذلك وضع تشريعات بشأن ضمان حقوق الملكية، وإدارة استخدام الأراضي، ووضع مدونات لقواعد البناء، وتوصيل خدمات المأوى؛

(هـ) إنشاء إطار مؤسسي من أجل نظام للمعلومات الجغرافية - استناداً إلى نظام مساحي، مع البدء بالمنطقة المعروفة بالمنطقة ألف.

٨- يتكون البرنامج أساساً من مرحلتين، بدءاً بمرحلة تعريف البرنامج (آذار/مارس ٢٠٠٤ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤) التي يستهدف منها إيجاد موقع لموئل الأمم المتحدة من الناحية المؤسسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وجمع الأموال، وتقييم الظروف وتحديد عناصر البرنامج. ويستهدف من مرحلة تنفيذ البرنامج (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥- كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦) الاضطلاع بالأنشطة الآنفة الذكر وتحقيق الأهداف المنصوص عليها.

ثالثاً - تهيئة البرنامج للتنفيذ

ألف - تعيين المنسق، ومدير برنامج الموئل، والمدير الوطني للمشروع

٩- قام موئل الأمم المتحدة، في أعقاب اعتماد القرار، بالشروع في الأعمال التحضيرية من أجل إنشاء البرنامج وتهيئته للتنفيذ وتعبئة مساهمات الجهات المانحة الدولية للصندوق الاستئماني للتعاون التقني لتمويل أنشطة البرنامج. وفي أول آذار/مارس ٢٠٠٤، تم تعيين السيد عبد الله عباس منسقاً للبرنامج الخاص للمستوطنات البشرية للشعب الفلسطيني. والسيد عباس دبلوماسي سوداني له خبرة عمل طويلة مع الأمم المتحدة وقدم للمنظمة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. واستقر مقام المنسق، الملحق من الناحية المؤسسية بمكتب المديرة التنفيذية، في الوقت الراهن في مكتب موئل الأمم المتحدة في جنيف ويضطلع ببعثات منتظمة إلى الشرق الأوسط ونيويورك ونيروبي. وقد تم توظيف مدير وطني للمشروع في غزة ومدير لبرنامج الموئل في رام الله لمساعدته في تنفيذ البرنامج. ويقيم المنسق، كجزء من مهام التنسيق والإشراف، اتصالات وثيقة مع المسؤولين الحكوميين في المنطقة، ومع ممثلي الجهات المانحة، ومع مسؤولي الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والبنك الدولي.

١٠- وفي أثناء بعثة توجيه المنسق في نيروبي، تم تقديمه بصفة رسمية في شهر آذار/مارس ٢٠٠٤ إلى لجنة الممثلين الدائمين. وقد انتهز هذه الفرصة للانخراط في مشاورات مع ممثلي الدول الأعضاء لإحاطتهم علماً بإيجاز بالأنشطة المتوخاة، والنتائج المتوقعة واحتياجات الصندوق الاستئماني للتعاون التقني من الموارد.

باء - طرح البرنامج في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل

١١- اضطلع المنسق ببعثته الأولى إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة ٨ - ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، وقام في هذا الوقت بطرح البرنامج من خلال سلسلة من الاجتماعات رفيعة المستوى مع المسؤولين والسلطات المحلية ومؤسسات البحوث وممثلي الجهات المانحة وممثلي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وقد رحب المسؤولون الفلسطينيون والإسرائيليون بوجود موئل الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبطرح البرنامج وتعهدوا بتقديم دعمهم الكامل لكفالة نجاحه. وحصل المنسق على تعاون كامل من جميع الأطراف أثناء بعثته الأولى والبعثات اللاحقة.

جيم - الوضع الراهن للصندوق الاستئماني للتعاون التقني وأوضاعه المرتقبة

١٢- بينت المديرة التنفيذية في تقريرها الآنف الذكر أن موئل الأمم المتحدة سيسعى، خلال السنتين الأوليين للبرنامج، إلى رسملة الصندوق الاستئماني للتعاون التقني بما يقدر بحوالي ٥ ملايين دولار، مع تصميم التوسع اللاحق بحيث يناسب الظروف الاقتصادية. وفي أعقاب اعتماد مجلس الإدارة للقرار ١٨/١٩ مباشرة، طرحت المديرة التنفيذية نداء يدعو الدول الأعضاء إلى المساهمة في الصندوق.

١٣- وقدمت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أول مساهمة للصندوق بمبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ دولار. وقد عملت هذه المساهمة على تمكين الصندوق من استهلال البرنامج. وقدمت حكومة السويد ثاني المساهمات وتبلغ ٢ مليون دولار. وتعهدت حكومة السودان بتقديم ٠٠٠ ٧٠ دولار. وعرضت حكومة تركيا توفير مساعدة تقنية وخبرات تقنية فيما يتعلق بإطار عمل البرنامج. وتبحث بلدية دبي ومؤسسة المكتوم في دبي في الوقت الراهن تمويل بعض أنشطة البرنامج. ويشكل ما يقدمه موئل الأمم المتحدة من دعم وخبرات وبرمجيات في مجال التنظيم والإدارة مساهمة عينية تقدر قيمتها بمبلغ ٠٠٠ ٢٥٢ دولار. وقد قدم المنسق عرضاً عن البرنامج في اجتماع لمؤسسات التمويل والتنمية العربية عقدته جامعة الدول العربية في القاهرة في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ كجزء من العملية التحضيرية لمنتدى عربي دولي بشأن التعمير والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد اتُبع هذا الاجتماع بزيارات لمقرات تلك المؤسسات للقيام بالمزيد من المناقشات.

١٤- يجدر بالذكر هنا أن إعداد تقرير المديرة التنفيذية إلى الدورة التاسعة عشرة لمجلس الإدارة والأنشطة الأخرى الوثيقة الصلة قد تيسر بفعل منحة كريمة من سلطنة عُمان تبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار.

١٥- يعتمد التنفيذ الناجح للبرنامج إلى حد كبير على المساهمات المالية المقدمة من الدول الأعضاء إلى الصندوق الاستئماني للتعاون التقني.

١٦- سيتم إدارة الصندوق الاستئماني ورصده وتقييمه وفقاً للإجراءات المرعية في موئل الأمم المتحدة، مما سيجعله شفافاً ومقبولاً لدى الجهات المانحة المحتملة.

رابعاً - أنشطة البرنامج الجارية

ألف - دراسة ملامح القطاع الحضري

١٧- يضطلع موئل الأمم المتحدة، في سياق البرنامج، بدراسة عن ملامح القطاع الحضري في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتستند هذه الدراسة إلى "المبادئ التوجيهية الاستشارية للتعاون الإنمائي الحضري المستدام: صوب تنمية حضرية مستدامة، نهج استراتيجي" الصادرة عن المفوضية الأوروبية.

١٨- اضطلع بالدراسة، من خلال نهج تشاركي، فريق بقيادة مدير مركز التخطيط الحضري والإقليمي في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية ومؤسساتها والسلطات المحلية ومؤسسات البحوث. وتعقد مشاورات مكثفة تشمل ضرباً من أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والمحلي لمناقشة القضايا الوثيقة الصلة. وستحدد الدراسة، استناداً إلى هذه العملية التشاركية العريضة الأساس، مجالات الأولوية للتدخلات التي ستدرج في دراسة لدعم التنمية المستدامة للمدن والبلدان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وستوفر هذه الدراسة العملية المنحى أساساً لتدخلات يعالجها البرنامج.

باء - المراصد الحضرية المحلية والوطنية

١٩ - وتلقى موئل الأمم المتحدة طلباً من المكتب الفلسطيني المركزي للإحصاءات لتمويل وضع أطلس إحصائي تفاعلي للأراضي الفلسطينية المحتلة بمبلغ في حدود ٠٠٠ ٦٣ دولار. ويتمثل الهدف الرئيسي للأطلس في وضع نظام من شأنه إتاحة الحصول على بيانات إحصائية مستكملة برسم أفقي للأمكنة من خلال شبكة الإنترنت. ويشكل هذا الأطلس آلية ممتازة لوضع أنشطة ذات صلة بالمرصد الحضري العالمي مثل دراسات حضرية عن حالات عدم الإنصاف وتشجيع إنشاء مراصد حضرية وطنية ومحلية. كما تلقى البرنامج طلباً بشأن تمويل تبلغ قيمته ٥٠٠ ٥١ دولار لمختبر لنظم المعلومات الجغرافية لبرنامج نيل درجة الماجستير في مجال التخطيط والتصميم الحضريين بجامعة بير زيت، برام الله، وطلباً للحصول على ٨٢٥ ١٢٦ يورو لمركز نظم المعلومات الجغرافية التابع لدائرة إمدادات المياه والتصحاح في بلدية نابلس. وقُدم المقترحان إلى جهات مانحة محتملة للحصول على التمويل. والمركز الحضري العالمي بصدد الموافقة على توفير برمجيات لنظم المعلومات الجغرافية وحزم تدريبية ذات صلة لسلطات محلية ومؤسسات بحثية مختارة. وقد وافق المرصد الحضري العالمي بالفعل على توفير برمجيات لنظم المعلومات الجغرافية لسلطات محلية ومؤسسات بحثية مختارة.

جيم - تحديد استراتيجية لإدارة شؤون الأراضي ونظم المعلومات في الأراضي الفلسطينية المحتلة

٢٠ - تمت صياغة هذا المقترح على أساس الاحتياجات التي حددها موئل الأمم المتحدة أثناء حلقة العمل المتعلقة بإدارة شؤون الأراضي التي نظمتها سلطة الأراضي التابعة للسلطة الفلسطينية بالتعاون مع البنك الدولي ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية في تموز/يوليه ٢٠٠٤. ويتمثل المبرر المنطقي لهذا المقترح في مجموعة القضايا التي تؤثر في كفاءة إدارة شؤون الأراضي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

فقوانين ولوائح الأراضي عبارة عن مزيج من الأعراف التقليدية والقواعد التي يعود البعض منها إلى أوائل العصر الإسلامي وفترة الحكم العثماني والانتداب البريطاني، والحكم الأردني، والحكم المصري فيما يتعلق بغزة، كما يشمل ما كانت تفرضه إسرائيل من قوانين عسكرية. ونظراً لهذا التعقيد فإنه يتم التعامل مع نشاط الأعمال الخاصة بها حالياً وتسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي في معظم الأحوال، خارج إطار النظام القانوني الرسمي وذلك من خلال والشبكات الأسرية والبنى الإدارية.

٢١ - وبالنظر إلى التقلبات التي تتسم بها جميع الأنشطة المتصلة بالأراضي داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، يعتبر أن من قبيل الفطنة والنظرة الاستراتيجية أن يشرك أصحاب المصلحة الوثيقو الصلة في المشاورات التقنية من أجل رسم استراتيجية للتنمية طويلة الأجل لإدارة شؤون الأراضي ونظم المعلومات. وانطلاقاً من توقع المزيد من التطورات السياسية المواتية فإن أحد الجوانب الأساسية لهذه العملية يتمثل في ضمان وضع وتنفيذ استراتيجية لشؤون إدارة الأراضي وقدرة السلطة الفلسطينية على إدارة موارد الأراضي في أراضيها بصورة فعالة ومنصفة.

٢٢ - ويتوخى المقترح في أسابيعه الأولى، تعبئة موظفين مختصين داخل الوزارات الملائمة والمؤسسات البحثية والمجتمع الدولي والقطاع الخاص من أجل تقديم مدخلات هامة للعناصر الأساسية الواردة بإيجاز أعلاه. وستتم مناقشة البحث الأولي المعد في هذه الفترة أثناء اجتماع مدته ثلاثة أيام من المقرر عقده خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة ويحتمل أن يتم في جنيف في الربع الأول من عام ٢٠٠٥. وسيشمل الاجتماع عدة جلسات عمل ترمي إلى الخروج بالنواتج المحددة أعلاه، والتي ستحدد نطاق ومستوى، إن لم يكن تفاصيل، استراتيجية لتطوير شؤون إدارة الأراضي ونظم المعلومات للأراضي الفلسطينية المحتلة. وسيقوم بإدارة أعمال الاجتماع خبراء يتم اختيارهم لما يعرفون به من قدرات مميزة فيما يتعلق بالعناصر المحددة أعلاه. وتقدر تكاليف العملية التحضيرية للاجتماع ولعقد الاجتماع بما في ذلك سفريات ٣٥ مشاركاً وعلاوات معيشتهم اليومية، بمبلغ ١٩٦ ٠٠٠ دولار.

٢٣ - إن استهلال ومتابعة الأنشطة المحددة المتصلة بالمشاركة التشاورية مع الفعاليات الرئيسية في مجال إدارة شؤون الأراضي داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها، سيعملان على رسم الحدود والعمليات بشأن إدارة نظم شاملة للأراضي والمعلومات بطريقة بناءة وغير تصادمية. ويقصد بهذه العملية، في ظل عدم وجود تخطيط استراتيجي وشامل في الوقت الحالي، تزويد كل من موئل الأمم المتحدة ومؤسسات إدارة شؤون الأراضي ذات الصلة بمعلومات أساسية يمكن وضع استراتيجية متكاملة وشاملة لإدارة شؤون الأراضي بالاستناد إليها. ومن المتوقع أن يكون الاجتماع الأولي لمدة ثلاثة أيام هو الأول في سلسلة من المشاورات التي تجري داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها لمواصلة عملية صقل وتنفيذ وضع نظم لإدارة شؤون الأراضي والمعلومات.

خامساً - التعاون مع الشركاء

٢٤ - لقد صمم البرنامج لتكملة المبادرات ذات الصلة الخاصة بالسلطة الفلسطينية ولشركاء التنمية العاملين في الأراضي الفلسطينية المحتلة من أجل تلافي الازدواجية. ويتم إيلاء الاهتمام الخاص لتعزيز التآزر بين البرنامج وهذه المبادرات وكذلك مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية الفلسطينية التي تعمل في مجال قضايا المستوطنات البشرية وبناء القدرات. وفي هذا السياق، تمكن البرنامج بنجاح من الاستفادة من المشاورات الواسعة النطاق التي أجراها موئل الأمم المتحدة قبل اعتماد القرار ١٨/١٩ وبعده. وفي أعقاب اعتماد القرار ١٨/١٩ وتعيين المنسق، شارك موئل الأمم المتحدة في عدد من المؤتمرات والاجتماعات وحلقات العمل لإزكاء الوعي بالبرنامج والتماس المشورة ودعم الشركاء وإقامة علاقات عمل متينة مع الشركاء.

٢٥ - وفي هذا الإطار شارك موئل الأمم المتحدة في الأحداث التالية:

(أ) الاجتماعات التي نظمتها لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في عام ٢٠٠٤ (جنيف، كيب تاون ونيويورك)؛

(ب) مؤتمر رفيع المستوى بشأن تلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وبناء الشراكات لدعم وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الانروا) جنيف، في ٧ — ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤؛

(ج) اجتماع لمنظمة المدن الإسلامية، في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، دبي، الإمارات العربية المتحدة؛

(د) حلقة عمل عن إدارة شؤون وإدارة الأراضي نظمتها سلطة الأراضي الفلسطينية بالتعاون مع البنك الدولي ووكالة الأمم المتحدة للتنمية الدولية، في رام الله، في تموز/يوليه ٢٠٠٤؛

(هـ) المنتدى العربي الدولي الآنف الذكر بشأن إعادة التأهيل والإعمار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في بيروت، في الفترة من ١١ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، والعملية التحضيرية المفضية إليه. وكان موئل الأمم المتحدة عضواً في الفريق الاستشاري للمنتدى ونظم أثناء المنتدى دورة عن التعاون بين المدينة والأخرى. كما قام موئل الأمم المتحدة برعاية مشاركة عدد من ممثلي السلطات المحلية ومؤسسات الأبحاث في المنتدى؛

(و) اجتماعات أسبوعية للجنة القائمة المشتركة بين الوكالات في جنيف يتم فيها إبراز القضايا المتصلة بالأراضي الفلسطينية المحتلة بصورة منتظمة على جدول الأعمال ويشارك فيها منسق البرنامج.

٢٦ - وبالإضافة إلى ذلك يقوم البرنامج بدعم التعاون بين رابطة السلطات المحلية الفلسطينية واتحاد السلطات المحلية في إسرائيل. وقام موئل الأمم المتحدة برعاية مشاركة رئيس رابطة السلطات المحلية الفلسطينية ونائب مدير اتحاد السلطات المحلية في إسرائيل في المنتدى الحضري العالمي الثاني.

سادساً - الاستنتاجات والتوصيات

٢٧ - يحرز موئل الأمم المتحدة تقدماً مطرداً في تنفيذ الأنشطة المتوخاة في المرحلة الأولى من البرنامج. وقد تيسر ذلك بفعل المساهمات المالية حسنة التوقيت المقدمة حتى الوقت الحاضر للصندوق الاستئماني للتعاون التقني وكذلك التعاون والداعم المقدمين للمنسق من قبل جميع الشركاء، خاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن قبل حكومة إسرائيل.

٢٨ - وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج قد حظي بالترحيب من قبل المسؤولين والشركاء الرئيسيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل ومن قبل وكالات أخرى تابعة لأسرة الأمم المتحدة. وقد أعرب كل من نائب وزير الإسكان في السلطة الفلسطينية وسفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة في جنيف عن التقدير للأسلوب والنهج المتزن اللذين اتبعهما موئل الأمم المتحدة فيما بذله من جهود للتقدم في البرنامج. وتم الإعراب عن مشاعر مماثلة من قبل رئيس رابطة السلطات المحلية الفلسطينية ونائب المدير العام لاتحاد السلطات المحلية في إسرائيل بعد مشاركتهما في المنتدى الحضري العالمي. كما نقلت الأمينية التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية غرب آسيا (الاسكوا) شعورها بالتقدير لما قام به موئل الأمم المتحدة من أعمال بشأن البرنامج.

٢٩ - وكما سبق ذكره بالفعل، تم تحديد عدد من المجالات ذات الأولوية بالتشاور مع السلطة الفلسطينية ومؤسساتها وسلطاتها المحلية ومؤسساتها البحثية. ومع تعيين مدير برنامج الموئل في رام الله ومدير المشروع الوطني في غزة، سيتم التعجيل بتنفيذ الأنشطة المحددة في المجالات ذات الأولوية تلك إلى جانب أنشطة أخرى متوخاة في المرحلة الثانية من البرنامج.

٣٠ - ومما له أهمية حاسمة في هذا الخصوص قيام الدول الأعضاء والمجتمع الدولي المانح الأوسع بالاستجابة بإيجابية للنداء الذي وجهته المديرة التنفيذية بشأن المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني للتعاون التقني من أجل تعزيز القدرة التنفيذية للبرنامج وتيسير توسعه التدريجي للتصدي للتحديات الكؤود التي تثيرها المستوطنات البشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.